

□ التعددية غير المبررة في الأجهزة التي تمارس العمل الثقافي، وممارسة هذا العمل من قبل أجهزة لا يدخل العمل الثقافي في دائرة مهماتها. ولا شك في أن هذه التعددية هي إحدى نتائج التعدد التنظيمي وتعدد وجهات النظر السياسية. وإن كنا نفهم، أو نبرر التعدد التنظيمي والسياسي، فإننا لا نستطيع فهم انعكاس ذلك على الثقافة، إذ لا تستطيع أية جهة فلسطينية الادعاء بأنها على «خلافات ثقافية جوهرية» مع جهة فلسطينية أخرى. لا شك في أن العمل الثقافي ليس حكراً على أحد، شريطة استيعاب ماهيته ودوره. وكنا نستطيع أن نجد مبرراً للتعدد، بالتفرد والتميز، إلا أن مثل هذا المبرر ظل غائباً.

□ هيمنة العمل الاعلامي على العمل الثقافي. ويعود ذلك الى عقلية سائدة تطمح في الجني السياسي السريع واليومي لكل فعل. وبالتأكيد، فإن الاعلام يحقق مثل هذا الطموح، أما الثقافة فتحتاج الى صبر وأناة. العقلية نفسها، أهدمت الفاصلة — التي من المفترض أن تكون واضحة وكبيرة — بين «الثقافة» و«الاعلام»، وأصبح التعامل مع الكلمتين — الممارستين، كمرادفين لمعنى واحد. وصارت الثقافة تستحضر في المناسبات الاحتفالية لتشارك في جوقة الأفراح، فلا تقوم الا بدور مظهري ليس هو دورها الأساسي والجوهري. هذه النظرة، ساهمت في مسخ معنى الثقافة كممارسة فكرية ووجدانية متميزة، وتبديل دورها الأساسي الهادف الى التأسيس عميق الجذور وطويل الأمد في العقل والوجدان الجمعي، وتحويلها الى عمل اعلامي وتحريضي سريع الانتاج وسريع الاستهلاك، ومثل هذا الأمر لا يُنتج «ثقافة» رديئة فصعب، وإنما أيضاً «اعلاماً» رديئاً وتحريضاً سطحياً. ودون أن نذكر أن للثقافة سرودها التعبوي والتحريضي، نستدرك ونقول: أنها لا يمكن أن تلعب مثل هذا الدور الا بكونها «ثقافة» وليس في كونها «ثقافة تحريضية».

□ دون الغفز عن المناخ الديمقراطي المتوافر على الساحة الفلسطينية، في ظل الثورة، والذي أتاح المجال للحوار والعمل السياسي والفكري والابداعي الحر والملتزم. الا أن اعتبارات سياسية كانت تتدخل أحياناً في بعض الممارسات المتعلقة بالعمل الثقافي، فتقضي على كل أثر للديمقراطية، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بمسألة «الانتخابات» في المنظمات الشعبية ذات الطبيعة الثقافية، حيث يجري «توزيع» مسبق للمقاعد القيادية على أساس التمثيل السياسي التنظيمي، دون الأخذ بعين الاعتبار الكفاءات الثقافية الفاعلة الا في ما ندر، بحيث تقترب هذه العملية من «التعيينات الفوقية» أكثر من تمثيلها لعملية انتخابية ديمقراطية حرة، رغم ممارسة العملية الانتخابية شكلياً في النهاية، وربما النجاح في تحقيق بعض الاختراقات. ولعلنا نذكر، بأسى، الطريقة التي تم فيها «انتخاب» الأمانة العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين في المؤتمر الثالث، التي لم تصل الى مقاعدها القيادية في الاتحاد الا على جثة حرية الاختيار الديمقراطي الذبيحة.

□ ثمة مسألة أخرى تستدعي الاهتمام في عمل المنظمات الشعبية ذات الصبغة الثقافية، وهي تصغير أو تغييب العمل النقابي، أي بمعنى تصغير أو تغييب أولى مهمات الاتحاد. فمنذ المؤتمر الأول لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين (أيلول ١٩٧٢)،